

تقارير ندوات قرطبة

الاجتماع الثاني لأرضية الشرق الأوسط

لقاء حول تعزيز التماسك الاجتماعي والتفاعل من خلال
مفهوم المواطنة

جنيف، 22-23 تشرين الثاني 2016

تحرير | كاترين جيرمون

مؤسسة قرطبة بجنيف ©2017
Cordoba Foundation of Geneva ©2017
Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
1209 Genève
Tel: +4122 734 1530
Email: info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

الاجتماع الثاني لأرضية الشرق الأوسط:
لقاء حول تعزيز التماسك الاجتماعي والتفاعل من خلال مفهوم المواطنة

تشرين الثاني 2016

تحرير: كاترين جيرمون

ترجمة من الإنجليزية: خديجة نقازي

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية

تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

الآراء الواردة في تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة ولا وزارة الخارجية السويسرية.

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجاً شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج الشرق الأوسط

تم تطوير برنامج الشرق الأوسط بشكل مشترك من قبل مؤسسة قرطبة بجنيف ومكتبي (الدين والسياسة والخلاف) و(الشرق الأوسط) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة. الهدف الشامل للبرنامج هو المساهمة في العمل باتجاه ترشيد للخلاف بطرق غير عنيفة، بالتشارك مع الجهات الفاعلة الرئيسية من المراجع الدينية الإسلامية المختلفة - وتحديداً داخل المجموعات السنية والشيعية في دول الشرق الأوسط - من خلال تعزيز التماسك والإدماج داخل النسيج الاجتماعي.

فهرس المحتويات

1- الملخص التنفيذي

2- مقدمة

3- الأشغال السابقة: أرضية الشرق الأوسط الأولى ومتابعتها

4- نقاش علني بخصوص المتابعة

5- الأعمال المشتركة بين أشخاص ذوي مشارب ومرجعيات إيديولوجية مختلفة:

مثال عن عملية وساطة بين أشخاص ذوي مرجعيات إيديولوجية وانتماءات

مختلفة بالمغرب

6- تغذية راجعة بشأن زيارة كاتدرائية لوزان

7- فضاء مشترك للعمل

8- البحرين

الوضع في البحرين

مجالات العمل الملموسة، المداخل

الخطوات المقبلة

9- العراق

الوضع في العراق

مجالات العمل الملموسة، المداخل

الخطوات المقبلة

10- لبنان

الوضع في لبنان

متابعة المبادرات

11- العربية السعودية

الوضع في العربية السعودية

متابعة المجموعة، مجالات العمل الممكنة

الخطوات المقبلة

12- اليمن

الوضع في اليمن

المشروع، المداخل

الخطوات المقبلة

13- الخاتمة

1. ملخص تنفيذي

قامت "مؤسسة قرطبة بجنيف" بالشراكة مع دائرة الأمن البشري بوزارة الخارجية السويسرية بإطلاق منتدى الشرق الأوسط الثاني كجزء من برنامج الشرق الأوسط الذي يهدف إلى تعزيز التعايش السلمي من خلال تعزيز الآليات غير العنيفة لترشيد الخلاف بين المجموعات ذات وجهات النظر الكونية المختلفة.

إن الافتراض الرئيسي لهذا البرنامج هو أن التوترات بين المسلمين يجب أن تتم معالجتها على وجه السرعة من أجل ضمان تحقيق التعايش السلمي في الشرق الأوسط. وتعتبر هذه التوترات بمثابة العقبات الرئيسية التي تقف ضد ترشيد الخلاف بشكل غير عنيف في عدة مواقع تشهد صراعات في الشرق الأوسط، فضلا عن ضمان استمرار الحراك السلمي للتحويلات السياسية من منظور ديمقراطي وعلى أساس المواطنة.

وتم تمثيل خمس دول وهي البحرين، والعراق، ولبنان، والسعودية، واليمن. وكانت لوفود الممارسين من فاعلين سياسيين ونشطاء المجتمع المدني وأكاديميين وصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان بهذه الدول فرصة مناقشة سياقات مختلفة في كل بلد، وكذلك الخبرات المختلفة، فضلا عن استعراض القضايا المتعددة المتشابكة التي تثيرها هذه التوترات. وركزت الحوارات التي جرت خلال الاجتماع على العيش معًا داخل الفضاء الوطني بالاستناد إلى مبادئ المواطنة واحترام التعددية.

تم توجيه النقاشات نحو الجانب العملي، في محاولة لتلافي الجوانب العقديّة والجيوسياسية داخل فضاء النقاش هذا.

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع الثاني في الآتي:

- تعزيز شبكة الخبراء الإقليميين والفاعلين المؤثرين الراغبين في العمل على معالجة هذه التوترات وترقية المواطنة والمجتمعات اللا-إقصائية وتوسيعها لتمكين هذه الأخيرة من اتخاذ مبادرات ترشيد الخلاف الملائمة على المستويين المحلي والإقليمي.
- متابعة التطورات القطرية والمشاريع الجاري تنفيذها.
- تحديد ومناقشة المداخل المرتبطة بالعمل المستقبلي في إطار هذا البرنامج.
- وضع الخطوات المقبلة.

شكل اللقاء فرصة لنقاشات مكثفة ومثمرة بين المشاركين. كما أنه نجح في تحقيق الأهداف المنشودة، لاسيما الاتفاق العام المتمخض عنه بشأن دراسة واقع وسائل الإعلام الدينية والطائفية والتحقيق في كيفية مراقبة "خطاب الكراهية" ومجابهته. علاوة على ذلك، نوقشت أفكار لمشاريع عملية خاصة تهدف لتعزيز التماسك الاجتماعي في كل من البلدان الممثلة، واتفق المشاركون على ضرورة تعزيز التواصل والتفاعل بين فئات الشعب من مختلف المشارب الطائفية والمرجعيات الدينية على الصعيدين القطري والإقليمي.

لا يعكس هذا التقرير رأي مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الخارجية السويسرية، بل يورد ما تم تداوله أثناء اللقاء المذكور آنفاً.

2. مقدمة

في الفترة ما بين يوليو 2013 وأبريل 2015، قامت مؤسسة قرطبة بجنيف، في شراكة مع مكتب "الدين والسياسة والخلاف" التابع لدائرة الأمن البشري بوزارة الخارجية السويسرية، بإطلاق المرحلة الثانية من برنامج التحولات في شمال أفريقيا وغرب آسيا، والذي يهدف إلى تعزيز وتمكين المشاركة السياسية الشاملة على المستوى الوطني بالعمل مع الجهات والفاعلين السياسيين الجدد.

وخلال هذا البرنامج، وفي مرات عديدة وسياقات مختلفة، تمت إثارة مسألة تفاقم وتصاعد اللجوء إلى الهويات الدينية - على وجه الخصوص بين السنة والشيعة - مع الإشارة لتأثيرها العنيف أو الذي من المحتمل أن يؤول إلى العنف. وقد أدت هذه المناقشات مع العديد من الجهات الفاعلة ومع الخبراء الرئيسيين المختصين بمنطقة الشرق الأوسط وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بتعزيز السلام، إلى اتخاذ قرار بإطلاق برنامج الشرق الأوسط في سبتمبر 2015 بهدف معالجة هذه القضية الحساسة.

إن المخاطر الكامنة في هذه الأزمة كثيرة؛ ولقد أبرز الخبراء بالفعل عدداً غير قليل من هذه المخاطر، بما في ذلك: زيادة حالة العسكرة بين سكان المنطقة، وتزايد حال الأزمة الإنسانية مع وجود تدفقات جديدة من النازحين، وكذلك تفكيك الدول القائمة.

إن الهدف العام للبرنامج، الذي تم تصميمه بشكل مشترك بواسطة مكتب "الدين والسياسة والخلاف" ومكاتب الشرق الأوسط في دائرة الأمن البشري بوزارة الخارجية السويسرية، هو المساهمة في العمل باتجاه ترشيد الخلاف بطرق غير عنيفة، بالتشارك مع الجهات الفاعلة الرئيسية

من المراجع الدينية الإسلامية المختلفة - وتحديداً داخل المجموعات السنية والشيعية في دول الشرق الأوسط - من خلال تعزيز التماسك والإدماج داخل النسيج الاجتماعي.

تعتبر الهويات الدينية محرك تعبئة قوي وحساس للغاية لأنها تعدّ كإسمنت للمجتمع وتمسّ أعماق الذات البشرية. ولذلك، يمكن للعوامل الآتية أن تؤثر عليها أو تقف وراءها:

(1) بيئة الخلاف، التي تدفع الأشخاص إلى التماهي مع الخطوط القبلية والطائفية عوضاً عن السياسية مثلاً (على الرغم من إمكانية اعتبارها عاملاً أيضاً)؛

(2) الفاعلون الخارجيون أو الداخليون الذين يمكن أن تكون لديهم مصلحة في التلاعب بمثل هذه المشاعر للحصول على دعم أوسع ولمواجهة قوى المعارضة.

وبالتالي يفترض هذا المشروع أساساً بأن حساسية الهويات الدينية واستجابتها للسياق الإقليمي والاستعمال السياسي هي التي تسبّب الاستقطاب في الشرق الأوسط وتهدّد التعايش والتفاعل السلمي بين المجموعات ذات المرجعيات الدينية المختلفة. وتعتبر هذه التوترات العقبات الرئيسية أمام الترشيد اللا-عنفى للخلاف في العديد من الأرياض الخصبة للصراع في الشرق الأوسط، وكذا أمام الاستمرار السلمي للانتقال السياسي من منظور ديمقراطي قائم على أساس المواطنة.

اعتبرت منهجية فضاء الوساطة الآمن النهج الأكثر ملاءمة للحد من هذا التوتر. وتلافت الحوارات التي تم إجراؤها ضمن هذا الفضاء الجوانب العقائدية وكذلك الجيوسياسية للعلاقات بين السنة والشيعية. وركزت على العيش المشترك في إطار فضاء وطني، قائم على مبادئ المواطنة واحترام التعددية. وركز المشروع على المشاركة الملموسة في مبادرات مشتركة لتعزيز المواطنة اللا-إقصائية وروح المصلحة المشتركة في مجتمع لا-إقصائي.

اعتمد هذا اللقاء الثاني على النقاشات والنتائج المتمخضة عن أرضية الشرق الأوسط الأولى. لذا تم التركيز على التطورات الوطنية والإقليمية منذ جوان 2016 وعلى المتابعة القطرية للنشاطات.

3. الأشغال السابقة: أرضية الشرق الأوسط الأولى ومتابعتها

التأمت أرضية الشرق الأوسط الأولى في جوان 2016. وقد ضم هذا الاجتماع فاعلين سنة وشيعة منفتحين على الحوار من المجتمع المدني في الشرق الأوسط يعملون على مشاريع عملية تهدف للتقارب بين السنة والشيعية أو من المستعدين للعمل على هذه المسألة في المجالات ذات الصلة بالمواطنة. وناقش المشاركون الانخراط الملموس في مبادرات عملية مشتركة بغية تعزيز المواطنة

اللا-إقصائية وروح المصلحة المشتركة في مجتمع لا-إقصائي. كما تمكنت الوفود من العمل في مجموعات قطرية وقدمت خارطة طريق لمختلف المبادرات التي سيتم العمل على تنفيذها في تلك البلدان.

عقب هذه الأرضية الأولى، تم إيفاد بعثتين إلى لبنان وكذا ورشتين تخصصان قضيتي السجناء واللاجئين، وهما القضيتان اللتان نوقشتا في أرضية الشرق الأوسط الأولى، بهدف تحديد جدوى تنفيذ المبادرات المشتركة والبحث عن مداخل لها.

وبخصوص المملكة العربية السعودية، تم تأسيس مجموعة واتساب بعد لقاء أرضية الشرق الأوسط الأولى. ظلت هذه المجموعة نشطة للغاية في تبادل المعلومات والآراء.

4. النقاش العلني بخصوص المتابعة:

كانت الجلسة الأولى فرصة لمناقشة تقرير أرضية الشرق الأوسط الأولى. وذلك بهدف تمكين المشاركين من الولوج مجدداً في المسار وتعزيز تبنينهم للعملية كاملة. كما تم شرح منهجية فضاء الوساطة الآمن مجدداً، حيث يوفر المنظمون الإطار وييسرون الاجتماع، في حين يبقى المسار ومحتواه مسؤولية المشاركين.

أما النقطة المنهجية الأخرى التي تم إيضاحها فتتمثل في أن المشاركة فردية ذات « صفة شخصية ». حيث يمثل كل فرد يشارك في العملية بصفة غير رسمية أنصار الطائفة التي أتى منها في مجتمعه. ويمكن للأفراد أن يعكسوا آراء طوائفهم أو الآراء بداخلها. تتمثل ميزة 'التمثيل غير الرسمي' في أنه يسمح للمشاركين بمجال للحرية أفسح، ومرونة أكبر، بما أن التمثيل 'الرسمي' يمكن أن يؤدي إلى استحضار المسائل السياسية إلى الواجهة وتقييد المتدخل بالخطاب الرسمي لمؤسسته. في حين أن المرونة ضرورية لأنها تتيح المجال للإبداع، والإبداع عنصر هام في آليات ترشيد الخلاف.

أخيراً، تتمثل المقاربة في استخدام الحوار وليس المناظرة لأن كافة المشاركين في الفضاء ملتزمون بالتفهم والإصغاء وبالسعي للتعرف على بعضهم البعض.

وفي مقدمة معبرة عن الحوارات اللاحقة، أكد مشارك أنه يجب التوقف عن الحديث عن التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، بل يجب تجاوز التعايش. "لا يوجد تعايش بين اليد اليمنى واليد اليسرى، هنالك عيش".

بخصوص الفترة الممتدة بين الأريستين، لفت مشارك النظر إلى نقص التواصل بين المشاركين على الصعيد الإقليمي. وأكد أنه من الضروري العمل على الصعيد الوطني بالطبع، ولكنه شدد على ضرورة معالجة المسألة إقليميا على المستويين الثقافي والفكري، عبر وسائل الإعلام مثلا. واقترح الحفاظ على تواصل مستمر بين المشاركين.

5. الأعمال المشتركة بين أشخاص ذوي مشارب ومرجعيات إيديولوجية مختلفة:

مثال عن عملية وساطة بين أشخاص ذوي مرجعيات إيديولوجية وانتماءات مختلفة بالمغرب

بعد عرض المسار المغربي، شدد رئيس الجلسة على أن مسارا كهذا يضم 'المعتدلين' أي الأشخاص الراغبين في الحوار، أي كانت مواقفهم. ليس بالضرورة أن يكون الموقف معتدلا، فوجود مواقف متعددة أفيد لأنه ينطوي على جمع أشخاص قد لا تكون لديهم الفرصة للالتقاء كثيرا والنقاش. يؤدي التواجد معا والعمل معا لقيادة مبادرات مشتركة في حد ذاته إلى بناء الثقة بين مختلف الأطراف. مع ذلك، فإن عملية التحضير في فترة ما قبل اللقاء مهمة لتحديد توقعات وانشغالات المشاركين، ناهيك عن أن مسارا كهذا يحتاج إلى الوقت من أجل بناء الثقة بين المشاركين، لكي يشعروا بالأمن والأمان، جسديا وعلى صعيد المعتقدات.

شدد العديد من المشاركين على أن عدم معرفتهم بالآخرين كما ينبغي يمثل المعضلة الرئيسية. وسلطوا الضوء على ضرورة إيجاد فرص للالتقاء. فاللقاءات تسمح بتبديد الأحكام المسبقة وكثير من الأشخاص يغيرون حينها مواقفهم إزاء الآخر لما يعرفونه بشكل مباشر وشخصي. هذا وأشار بعض المشاركين للمبادرات التي حاولوا فيها جمع السنة والشبيعة في أوضاع متوترة. ولكن لا تزال بعض العوائق موجودة على غرار المسائل الأمنية والسمعة وخاصة الأجنات السياسية. كما لفت مشارك النظر إلى أنه لا ينبغي بذل كثير من الجهد مع أولئك الذين لديهم أجنات سياسية، وبناء عليه، فمن الضروري إيجاد توازن بين كافة الأشخاص الذين يمكنهم أن يقدموا إسهاما. وحدد مشارك شرطين للنجاح: الاستقلالية عن التأثير الأجنبي وحرية التعبير والتفكير لكل فرد. يمكن أن تعود أسباب الفشل في ضعف التجاوب الحكومي والشعبي، وكذا في قلة التزام هذا الطرف أو ذلك. ورغم أن هناك من اعتبر الوصول إلى اتفاق أولي حول المفاهيم المرحلة الأولى للشروع في الحوار، صوب رئيس الجلسة هذا التصريح من منظور المنهجية المطبقة: ينبغي على الفرد أن يتوقع أنه سيختلف مع الآخرين والمبرر الأول للتفاعل ينبغي أن ينطلق من المصلحة المشتركة للعيش في سلام والمصالح المشتركة لجميع الأطراف في المجتمع. يمكن للتفاهم المتبادل أن ينطلق

من التعاون المثمر. لذا فإن السعي للوصول إلى اتفاقات مفاهيمية في البداية ليس ضروريا، بل يمكن حتى أن يؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالتعاون المثمر.

وتمت إدانة سلوكين. أولا "تقديس" الأفراد أو الكيانات كونه يعد سببا رئيسيا لنقص اللقاءات بين الأشخاص ذوي الخلفيات المتباينة وكذا تصعيد الخلاف. لكل مجموعة كياناتها "المقدس" الذي يصبح مرجعيتها الوحيدة. تمنع هذه الكيانات "المقدسة" من الالتقاء بالآخرين، وتفرض على أتباعها آراءها الشخصية عن الآخرين. يصبح هؤلاء الأشخاص منغلقيين على أي نقد ولا يحاولون أن يتعرفوا بأنفسهم على الأشياء أو أن يسعوا لتكوين آرائهم الخاصة بخصوص مسائل معينة. تؤدي هذه "الحصانة" إلى فرض رؤية أحادية وعدم الثقة في أي حديث إيجابي عن الآخر. وتم لفت النظر إلى أن هنالك كتب مقدسة ولكن الأشخاص أو المؤسسات ليسوا كذلك. فينبغي أن يكون المرء قادرا على النقد ويقتضي ذلك تقصي المعلومات شخصيا. يتمثل السلوك الخاطئ الثاني في استحضار التاريخ لتبرير وتدعيم مواقف معينة. ينبغي أن يتوقف ذلك، وعلى الفرد أن يفصل بين القضايا الفردية أو الراهنة والتاريخ، وأن يرافع من أجل التنوع والقبول بالآخر والدولة-الأمة والمواطنة بنفس الحقوق لجميع المواطنين.

6. ردود فعل بشأن زيارة كاتدرائية لوزان:

كانت ردود الفعل إيجابية للغاية. حيث أبدى المشاركون إعجابهم بزيارة هذا المعلم الشاهد على مرحلة هامة من التاريخ، إذ رأوا أن الحروب الطائفية حدثت في كل مكان وأنها لم تؤدي إلى أية نتيجة، وأنه لا ينبغي تكرار أخطاء ارتكبتها آخرون من قبل وإلا فستعيد عجلة التاريخ الدوران إلى الخلف.

كما تمت الإشادة بمهنية وثقافة القسيس وكذا بروحه المنفتحة على العصر واطلاعه على الثقافات الأخرى. علاوة على ذلك، منحهم جو المصالحة والانسجام الذي تم بناؤه في هذا المكان بعيدا عن التعصب الأمل في تجاوز الخلافات العقدية في بلدانهم.

من جهته، لفت مشارك النظر إلى أن حاجز الخوف بين الكاثوليك والبروتستانت لا يزال موجودا. لا يزال الكاثوليك مسموحا لهم بإحياء احتفالاتهم الخاصة في الكاتدرائية مرتين في السنة فقط. إلا أنه تم لفت النظر إلى أن المهم يكمن في أنهم وجدوا سبيلا لمعالجة الخلاف بدون اللجوء إلى العنف. فمجتمع آمن يعيش في سلام لا يعني أنه مجتمع بدون خلافات، بل يعني مجتمعا لا عنف فيه، يتم التعامل فيه بكيفية سلمية وسليمة مع الخلاف.

أثار العديد من المشاركين مسألة العلاقات بين الدين والسياسة. لا تزال الكاتدرائية تستخدم في مناسبات سياسية. ويستمر السياسيون في أداء القسم في الكاتدرائية. وتأسف أحد المشاركين لهذه العلاقات، ولكن الآخرين اعتبروا أن هذه العلاقات بين الدين والسياسة مثيرة للاهتمام. وأشاروا إلى أن هذه الخلافات الدينية تحتاج لحل سياسي. لا يوجد إقصاء بين الدين والسياسة، بل تنظيم سليم للعلاقة بينهما. ولفت مشارك آخر النظر إلى أن هذا الصنف من العلاقات يساء فهمه في المجتمعات العربية ويتم التعامل معه بنظرة الأسود أو الأبيض : إما الإقصاء أو الدمج. إلا أن هذه الحالة تبرز أن كلا من الحيزين، الدين والسياسة، يمكنهما أن يكونا حاضرين جنباً إلى جنب وأن يتآلفا مثلما يستشف من مثال أداء القسم في الكاتدرائية. ولفت مشارك النظر إلى أنهم لا يسعون للوصول إلى حكم رجال الدين، بل إلى دولة مدنية تقوم ليس على حساب الهوية الإسلامية.

7. فضاء مشترك للعمل

تم تأسيس الفضاء "العلماني" في الأصل للمتدينين واللادينيين من أجل العمل معا في "فضاء مشترك". يمكن رؤية "الفضاء العلماني" كفضاء مشترك يمكن لكل فرد فيه أن يأتي برؤيته الكونية الخاصة وأن يتفاعل مع الآخرين. حيث يعمل كآلية تنظيم أمام تنوع السكان بغية تعزيز التعايش. وأصبحت بعض أصناف العلمانية متطرفة، على غرار الطريقة التي تعيش بها فرنسا اللائكية اليوم، ولكن لم تكن العلمانية في الأصل معادية للدين.

أسست صحيفة المدينة التي تم تحريرها منذ أربعة عشر قرناً مثل هذا الفضاء. فقد راعت الجوانب الأساسية الثلاث للهوية والمجتمع: القبيلة، القيم الدينية والروحية، وهوية سكان المدينة. ولفت مشارك النظر إلى أن الرسول محمد (ص) أراد التأسيس لذهنية جديدة بالقيم. ولكن منذ الخلافة الأموية، ابتعد العالم العربي عن احترام هذه القيم واستخدم القيم الدينية لضرب الآخرين بذهنية "الغازي المنتصر".

تم إبراز عاملين لنجاح هذه الصحيفة: الوحي كمرجعية، والسلطة. ولاحظ مشارك أن المرجعية لم تكن الرسول محمد (ص) في حد ذاته، بل الوثيقة، ولذا أقرتها مجموعات دينية مختلفة على غرار يهود المدينة. شكلت كل من الآليات السلمية لترشيد الخلاف، وحفظ كرامة الخصم، وضرورة الدفاع ضد التدخلات الخارجية وكذا التسامح والقبول بالأشخاص على ما هم عليه، عناصر من الصحيفة تم التطرق لها.

8. البحرين

الوضع في البحرين:

على الرغم من الاضطرابات والاحتجاجات التي اندلعت عقب إسقاط الجنسية عن الشيخ عيسى قاسم، المرجعية الدينية الأولى للشيعة البحرينيين، والمشقة الاقتصادية التي يواجهها البحرينيون جراء قطع المساعدات بسبب انخفاض أسعار البترول، سلط بعض المشاركين الضوء على بعض المناحي الإيجابية. كما ذكر أحد المشاركين، أبدت وزارة الإعلام بعض الانفتاح. فعلى سبيل المثال تمت دعوة صحيفة الوسط للتحدث عن الحرية والوحدة الوطنية على القناة التلفزيونية البحرينية. وهي المرة الأولى منذ 2011 التي يتم فيها دعوة هذه الصحيفة من طرف القناة التلفزيونية الرسمية، وقد اعتبر ذلك خطوة حقيقية كبيرة إلى الأمام. من جانبها، راجعت المعارضة أجدتها وآراءها. فلم تعد تطالب بانسحاب الوزير الأول ولا برلمان منتخب. وصارت مسألة محاربة الفساد تحظى ببروز أكبر، وقد كثفت سلطة المراقبة المالية من جهودها لمكافحة. على الصعيد القضائي، تم إطلاق سراح بعض المعتقلين. أخيراً، ألقى الملك مؤخراً خطاباً تحدث فيه عن الطائفية والمواطنة والوحدة الوطنية. كما ألقى كل من ولي العهد والوزير الأول خطابات في نفس الاتجاه. واعتبر الأمر رسالة إيجابية من قبل هؤلاء المشاركين. إلا أن هناك مجالات لا تزال الأوضاع فيها سلبية بالنسبة لأحد المشاركين، على غرار الركود السياسي فيما يخص الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية، كما ذكر أحد المشاركين، ولكن أغلبية المشاركين عبروا عن تفاؤلهم بكون هذه التطورات العامة تنحو في الاتجاه الصحيح وأنه سيكون من الممكن قريباً التطرق لقضايا أخرى على غرار المصالحة وإطلاق سراح المعتقلين. ينبغي على التيار الوطني أن يعزز ذلك يعمل على بلورة رؤية جديدة للبحرين.

أشار أحد المشاركين إلى دور النظام في خلق الأزمة الطائفية وأدان استخدام إسقاط الجنسية. توجد نزعة طائفية في توزيع المناصب في مؤسسات الدولة والإسكان... إلخ. وهناك حاجة للالتقاء مع الوزراء، بما في ذلك وزير العدل الذي حاول أن يبقى بعيداً عن هذه المسألة وطلب من الجميع أن يتوصلوا إلى توافق بينهم. لقد أوصى تقرير تقصي الحقائق الذي تم إعداده عقب أحداث 2011 بالبناء على المواطنة وتجنب التمييز. للأسف، ولا واحدة من هذه التوصيات تقريباً تم تنفيذها. كما سلط هذا المشارك الضوء على أن غالبية الشعب البحريني يرغب في بناء دولة مدنية. وأن الوعي الوطني حاضر لدى كافة مكونات المجتمع. لا يريد الشيعة أن يكونوا جزءاً من إيران، كما لا يرغبون في أن تهيمن السياسات السعودية على البحرين. يريدون أن تكون العلاقات قوية مع مجلس التعاون الخليجي وأن تكون جيدة مع الدول المجاورة البحرين: العراق وإيران. فالتطلع

إلى علاقات جيدة لا يعني السماح بالتدخل في السياسات الداخلية. ينبغي أن يتم تعزيز الاختلاط بين مختلف مكونات المجتمع في كل مكان، حتى داخل البنى التحتية التي تفصل بين الناس على أسس طائفية.

اعتبر مشاركون أن المعلومة المقدمة خلال الألفية الأخيرة لم تكن دقيقة وأراد تصحيح معنى المعارضة بالبحرين. بالنسبة له، الأشخاص الذين تقودهم دولة أجنبية لا يمكن أن يطلق عليهم معارضة، فهم في الواقع مجرد حركة، في حين أن المعارضة تعمل داخل البرلمان.

مجالات ملموسة للعمل، المداخل:

قدم المشاركون تقارير عن عدد قليل من المبادرات. انطلق مشروع تعزيز القدرات في المجتمع المدني مع مجموعات نسائية في 2012، وهذه المجموعة لا تزال مستمرة حالياً، على الرغم من إيقاف المبادرة من طرف وزارة التنمية. وكانت تجربة فريدة، لا تزال آثارها مستمرة حالياً. أعادت هذه الورش إرساء الوحدة داخل الشعب. تجري الجمعية الوطنية من أجل المصالحة شهرياً لقاءات مع شيوخ من الجانبين السني والشيوعي. تستهدف هذه الجمعية كافة شرائح المجتمع بهدف تعزيز فكرة مجتمع واحد في وطن واحد. وأعلن مشاركون أنه سيجري لقاء يجمع كافة القوى السياسية في 03 ديسمبر/كانون الأول 2016. ويتمثل الهدف في نقاش حول فضاء عمل مشترك.

بعدها، عرض المتدخل مجالات متعددة للعمل المشترك. يمكن أن يمثل العمل الإنساني مجالاً أولاً لذلك، من خلال التركيز على أسر الأطفال المسجونين. يعاني المدانون الأحداث من الكثير من العوائق. تتوقف دراستهم، وفي بعض الأحيان يضطرون لاستئناف الدراسة من الصف الأول للمدرسة الإعدادية، وهو ما يعد ظلماً كبيراً. ويتمثل الهدف في تعزيز شبكة التضامن داخل المجتمع البحريني دون الدخول في المسائل القانونية أو السياسية. يمكن أن يشمل المشروع تأسيس مجموعة مرافقة هذه الأسر أمام هيئة المظالم.

تمثل مواجهة خطاب الكراهية مجالاً آخر للعمل. حيث تعد آليات المراقبة لرصده وإدانته ضرورية، كما ينبغي إصدار عقوبات بشأن خطاب الكراهية. واتفق المشاركون الآخرون على ضرورة محاربة هذه الظاهرة. بعد أحداث 2011، لم تتخذ الحكومة الإجراءات المناسبة ضد الخطابات، حتى تلك التي تميزت منها بتطرف كبير. نتيجة لذلك، نحت الكثير من المطالب نحو الطائفية وكثير من الكيانات تم دفعها نحو الطائفية. خلال السنتين المنصرمتين، سادت نزعة عقلنة خطاب وسائل الإعلام. بعض الدعاة المتطرفين تم حظرهم من إلقاء الخطب. تحاول الدولة في الوقت الحالي الحفاظ على نوع من التوازن وتحرص على ذلك.

علاوة على ذلك، يمكن أن يمثل النداء للحوار بين الحكومة والقوى السياسية في البلاد، وبعد ذلك مع كافة عناصر المجتمع مجالا آخر للعمل. ينبغي السعي للحفاظ على توازن صحي ووسيلة تواصل بين ثلاثة ركائز للمجتمع: (1) الملك والحكومة، (2) النخب والمنظمات غير الحكومية والقوى السياسية، (3) المجتمع المدني. ينبغي أن يسود مبدأ الحوار وأن يؤدي إلى المصالحة، وأن يتم إعداد جدول زمني للنقاط التي سيتم النقاش حولها.

تم التطرق لمجال أخير للعمل: التركيز على الشباب. مثلما قال أحد المشاركين، فإن جيله يزخر بكثير من الأمور التي يصعب تسميتها. سيحتاج الأمر لوقت طويل قبل تصحيح الوضعية لأن نتائج أحداث 2011 لا تزال حاضرة. لم تقم الجمعيات السياسية بالعمل المنوط بها، والمؤسسات المجتمعية اكتفت بأداء دور ضعيف. هناك حاجة إلى تعزيز دور المؤسسات السياسية والمدنية، للانتقال من التعصب نحو إرساء وضع جديد. ينبغي أن تركز الجهود على الجيل المستقبلي الذي سيبنى البلاد، من أجل تدريب الشباب على قيم التعايش والدولة المدنية.

طرح مشارك من دولة أخرى سؤالاً عن إمكانية استخدام الموسيقى للتقريب بين الناس. رداً على ذلك، شرح مشارك بحريني أنه على الرغم من أن التيار السلفي اعتاد في الماضي تحريم استخدام الموسيقى في المدارس مثلاً، إلا أنهم راجعوا موقفهم وينظرون للموسيقى في الوقت الحالي من منظور الوحدة الوطنية لتعزيز الوطنية أو المشاعر الوطنية. ودعم مشارك بحريني آخر الفكرة وأكد أن الموسيقى والبهجة ستكون مفيدة للبحرينيين.

الخطوات المقبلة:

ينبغي أن يتم القيام بكافة الأعمال المشتركة تحت راية "الوطن".

يرغب الوفد معالجة الخطاب المتطرف في وسائل الإعلام ولدى رجال الدين. لأجل ذلك، اقترحوا توجيه توصية لوزير العدل بهدف منع أي خطاب مؤذي للآخرين.

كما يسعون أيضاً لتعزيز التواصل بين مختلف مكونات المجتمع. على الصعيد السياسي، راجعوا النداء الموجه من طرف المجلس الوطني الدستوري الذي تمت فيه دعوة جميع القوى السياسية في شهر ديسمبر. وناقشوا كيفية تأسيس اتحاد بين الجمعيات السياسية وطرق الملفات الملحة التي تبرز والاتفاق على نظرة مشتركة.

كما ناقشوا أيضاً كيفية دعم الأسر التي تم توقيف أبنائها.

9. العراق

الوضع في العراق:

تطرق المتدخل العراقي لمسألتين أساسيتين: تحرير الفلوجة من داعش والمعركة المتواصلة لتحرير الموصل. شدد المتدخل على معاناة الشعب العراقي من عدة مشاكل منذ 2003 والأحداث المأساوية التي عقت تحرير الفلوجة. فقد تم ارتكاب العديد من المجازر على غرار ما حدث في الصقلاوية. اقترف القسم الأكبر منها حزب الله العراقي، وحرس الثورة الإيراني. أدت عمليات تحرير المدينة إلى نزوح 90.000 من السكان، وغالبيتهم لا يزالون يعيشون في مخيمات داخلية للنازحين. حسب المتدخل، فإن قوات الباسيج الإيرانية تقود العمليات في الميدان بالعراق ومعركة الموصل ستفضي إلى نفس الفظاعات. في بداية المعركة لم يبشر تصريح قائد ميليشيا عصائب أهل الحق المدعومة من إيران، المنخرطة في قوات الحشد الشعبي، الذي قال فيه أن معركة الموصل ستكون "انتقاما للحسين" بأي خير بل أنباء بمعركة ذات دوافع طائفية. أخيرا، هنالك مخاوف من إعادة تشكيل خارطة شمال العراق حيث تم الحديث عن أن أعضاء أكراد في البرلمان حاولوا بالفعل اقتراح خارطة جديدة وأن الأكراد أمروا العرب السنة بمغادرة كركوك.

سلط مشارك آخر الضوء على الضرورة الملحة لإيجاد ممرات آمنة. لا يثق سكان نينوى في الحكومة العراقية المركزية. لقد اتبعت الحكومة المركزية سياسة إقصاء وتهميش للسنة في كامل هياكل الدولة، وكذا في الجيش. حتى في كيفية تسيير العمليات لحد الآن، لا تزال تقصي القادة السنة المؤثرين حقا. في الوقت الحالي، يتطلع سكان نينوى إلى دستور مدني ودعم دولي من أجل السلام والاستقرار. بالموصل، أخفت الحكومة العراقية ما كانوا يعلمونه في جوان 2014، حول الهجوم القادم على المدينة. لا يزال 1,5 مليون ساكن في الموصل يشعرون بأنهم محاصرون خاصة وأن أربعة من الجسور الخمسة التي تعبر نهر الدجلة تعرضت للتدمير والتخريب منذ بداية الحملة. وتعرض القسم الأكبر من البنية التحتية للتدمير من طرف تنظيم الدولة الإسلامية. تعتبر تلغفر التي يعيش فيها سنة وتركمان وشيعة مصدر انشغالات كبيرة. وعدت الحكومة بأن الجيش العراقي وحده سيدخل إلى هنالك، ولكن قوات الحشد الشعبي تتواجد على أطرافها ومزودة بأسلحة ثقيلة. أكثر من ذلك، وفر حزب العمل الكردستاني 5000 مقاتل وسيطر الآن على المعابر الرسمية بين العراق وسوريا. سيؤدي ذلك إلى مأساة هائلة، خاصة إذا ما تدخل حزب العمل الكردستاني واستفز التدخل التركي في المعركة. حتى العشائر السنية اقرت جرائم ضد بعضها البعض.

ركز مشارك على ضعف مؤسسات الدولة في العراق. وأن الميليشيات أتت لتملأ الفراغ الذي أحدثته انسحاب الجيش العراقي أمام داعش. جميع الأطراف انتهكت حقوق الأطراف الأخرى. تتمثل الضرورة حالياً في التفكير في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وكيفية بناء عراق المستقبل لتكون مرحلة ما بعد داعش انطلاقة جديدة. على سبيل المثال، ينبغي إعادة بناء وتعزيز القضاء الذي يقع حالياً تحت طائلة تأثيرات الحكومة ويتعرض لتعسفها. يكمن المشكل في أن الخلافات السياسية في العراق تكتسي هوية طائفية. مؤيداً ما تم ذكره، شدد مشارك آخر على أنه لا يوجد طرف بريء تماماً وأن قوات الحشد الشعبي تضم شيعة وسنة ومسيحيين... إلخ. ينبغي أن يتولى الجيش العراقي مسؤولية محاربة التطرف العنيف من كلا الطرفين، داعش ومن القوات الشيعية. إلى حد الآن، لا يستطيع مراقبة الميليشيات. بعد داعش، ينبغي عليه إيقاف الميليشيات وهذا سيكون مشكلاً حقيقياً. ينبغي أن يقتصر حمل الأسلحة على الجيش الوطني. وإلا، فإن مرحلة ما بعد داعش ستعرف تحول قادة الميليشيات إلى أمراء حرب.

مجالات ملموسة للعمل، المداخل:

للخروج من الأزمة الحالية، يعتقد مشارك أنه من الضروري الوصول إلى عقد سياسي جديد وكذا قانون ضد الطائفية، وإلغاء نظام المحاصصة الذي يؤدي إلى التحريض. ورصد مشارك آخر، مع موافقته على أن المشكل قد بدأ مع تهميش السنة، أن التهميش قد توسع وأن المشكل الآن يكمن في أن الحكومة فقدت الاتصال بالشارع العراقي. هناك حاجة لاستراتيجية وطنية لتعزيز مجتمع وطني. ينبغي أن يضغط فاعلون دوليون على الحكومة العراقية. لفت مشارك النظر إلى المبادرة التي تم إطلاقها مؤخراً "التسوية التاريخية" من طرف رئيس التحالف الوطني العراقي، عمار الحكيم.

شدد مشارك على ضرورة العمل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من الجانبين السني والشيعي. وتحدث عن أنه قاد بنفسه مشروعاً يستهدف الأقليات. حيث نظموا لقاءات كروية وورش، إلخ. وكانت النتائج إيجابية للغاية، وأدى المشروع لقبول أكبر بالأقليات. كما سلط الضوء أيضاً على دور المرأة الذي سيكون مهماً للغاية في إعادة بناء العراق. يحتاج العمل مع المنظمات غير الحكومية لفضاءات ومناطق آمنة. جميع الأطراف في العراق لديها منظماتها غير الحكومية، ولكن هنالك نقص في الفضاءات الآمنة للمنظمات غير الحكومية السنية. لذا تم اقتراح توفير فضاءات آمنة لتلك المنظمات غير الحكومية وربما تنظيم ندوة مشتركة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية السنية والشيعية. ستتمثل الأهداف في الجمع بين العراقيين وبناء تحالفات أو اتحادات من أجل توحيد كافة هذه المنظمات.

يمكن أن يمثل العمل مع القوتين الحقيقيتين في المجتمع العراقي مدخلا آخر: العشائر والتجمعات الدينية. العشائر أقوى من الحكومة ومعية القيادات الدينية، تتفق على الحاجة للعيش ضمن دولة مدنية. يمكن أن تستخدم القيادات العشائرية والدينية كوسيلة لبناء الهوية الوطنية. ولكن ينبغي الاقتراب منهم في مناطقهم الآمنة، في فضاءاتهم الخاصة، وهو ما يمكن أن يكون صعبا أمام بعض قادة العشائر السنية. بعدها ينبغي أن يلتقوا وأن يناقشوا بناء الدولة. من الضروري أن يجدوا مصلحة خاصة للانخراط في مبادرة كهذه؛ ولا يمكن أن يفرض عليهم أي أمر.

الخطوات المقبلة:

عرض الوفد العراقي فكرة مشروع التركيز على القادة العشائريين. فالعراق مجتمع عشائري. يوجد تداخل بين الدوائر العشائرية والسياسية، وبينها يوجد النزاع الطائفي. ولكن الخطوط العشائرية لا تندرج ضمن الخطوط الطائفية، وهذا ما يمكن أن يخفف من القراءة الطائفية للتوترات. ومثلما تمت معابنته من قبل، تعد العشائر أقوى من الحكومة. لا يعلم المشاركون بأية مشاريع أخرى يتم العمل فيها معهم. مع ذلك، في حالة توفير فضاءات آمنة لتبادل الآراء، يمكن أن يشكلوا قوة أساسية للحديث حول بناء المجتمع. للشروع في ذلك، ينبغي إرساء آليات من أجل اختيار الزعامات العشائرية المناسبة لهذا المشروع.

كخطوة أولى، بحث المشاركون عن إطار عمل يمكنهم أن يطلقوا مبادرة مشتركة من خلاله. واعتبروا أنه من الضروري توفير إطار عمل رسمي كهيئة أو منظمة، لأنه يصعب عليهم العمل لوحدهم. لا تتمثل الفكرة في تأسيس إطار عمل لذاته ومن أجل ذاته. هناك جو من عدم الثقة. إذا ما أرادوا دعوة أشخاص لحدث، ينبغي أن يظهروا من هم، وأن يكونوا شفافين. وإلا، فإن الأفراد سيرتابون وسيتم وسم المبادرة بالطائفية. لذا ينبغي أن يؤسسوا إطار عمل، ويناقشوا ميثاقا لمبادرة ستستقبل أشخاصا من الطرفين الشيعي والسني. واقتراح مشاركون استخدام مؤسسة قرطبة بجنيف كإطار. سيحظى إطار عمل خارجي عن العراق بمصداقية أكبر من إطار داخلي بالعراق. أضاف مشاركون آخر أن ما يرغبون في الوصول إليه في النهاية هو أن تكون هذه المؤسسة داخل العراق وأن تنال دعم أطراف عراقية كثيرة. ولكن لا يمكنهم في هذه المرحلة التأثير على هذا المستوى، ولذا فإنهم سيعلمون على التأثير على المستوى الذي يمكن أن يصلوه وتدرجيا سيسعون لتوسعته.

لإطلاق هذا العمل المشترك، يظل الوفد العراقي على تواصل عن طريق مجموعة واتساب. ينحدر أحد المشاركين من عشيرة سنية وشيعية في آن واحد، وهذا يسهل التواصل. كما يجري التفكير أيضا

في تنظيم تظاهرات رياضية أو ثقافية أو إعلامية أو غير ذلك من أجل دعوة الأطراف وتعبئة الرأي العام حول ذلك. واتفقوا على العمل في الفضاءات الطلابية والجامعية أيضا.

طرح مشارك من دولة أخرى سؤالاً حول ضرورة نيل دعم سياسي لمبادرتهم، ورد عليه عضو من الوفد العراقي في أن المشكل يكمن في كون السياسيين هم سبب المشاكل في العراق. ولذا، قرروا العمل على صعيد المجتمع المدني وكذا القاعدة الشعبية.

10. لبنان

الوضع في لبنان:

أدى انتخاب رئيس جديد وتعيين الوزير الأول الجديد إلى الاستقرار وتخفيف حدة التوترات في لبنان. لاحظ أحد المتدخلين أن ذلك دليل على أن كل حل على الصعيد السياسي لديه أثر على المسائل الطائفية. في المقابل لفت مشاركون آخرون النظر إلى أن انتخاب ميشال عون رئيساً جديداً أثار تظلمات لدى بعض السنة وأن تعيين سعد الحريري أثار إحباط قسم لا يستهان به منهم، بما أنهم لا يشعرون بأنه يمثلهم. وأثار متدخل النظر إلى أن خطاب القسم الرئاسي كان له أثر عميق لأن خطاب ميشال عون كان إيجابياً ولا إقصائياً. وقبل العديد من الذين لم يكونوا يرغبون برؤية سعد الحريري وزيراً أولاً بهذا التعيين، بعدما سمعوا خطاب الرئاسي الداعي للقبول. حيث تضمن مشاعر جيدة وأملًا في وحدة لبنان. وقبل كل من الجماعة الإسلامية وكذا أشرف ريفي نفسه، الذي أسس مجموعة ضد تيار المستقبل برئاسة سعد الحريري بذلك، وتيار المستقبل يقوم بتغييرات داخل حزبه. حسب المتدخل، فإن المنطقة تحتاج لدور لبنان. والزيارات المتعددة من وزراء خارجية إيران والعربية السعودية وروسيا وسوريا وغيرهم، تمثل دليلاً على ذلك. تحدث الجميع بشكل إيجابي عن لبنان، كمكان للالتقاء. بالطبع لم يتم تجاوز الأزمة بعد، ولكن تنصيب الحكومة الجديدة سيشكل عاملاً مساعداً لذلك. من المفترض أن ينتهي إعداد قانون الانتخابات البرلمانية الجديد في بداية 2017 ومن المزمع أن تجري الانتخابات البرلمانية خلال الأشهر الستة القادمة، إذ سيخفف التفاهم السياسي من الضغط الطائفي.

متابعة المبادرات:

لم تتمكن اللجنة المديرية التي تم تنصيبها بشأن مبادرة مساعدة اللاجئين من الالتئام بعد بسبب عدم الرد على إيميلات منظم الاجتماع المحلي. تمت مناقشة إشكال التواصل والاتفاق على أن الاتصالات الهاتفية المباشرة تمثل أنسب طريقة للتواصل مع الأشخاص. وأكد مشارك أن الجو الذي

ساد ورشة شهر أكتوبر كان جيدا، إلا أنه رغم تأكيده على استعداد بعض الأطراف للانخراط بشكل مباشر في عمل مشترك، فقد عبر عن أنه لا يزال متعجبا من أن بعض الصور النمطية لا تزال حاضرة وتحول دون قيام أطراف أخرى باتخاذ مساعي عملية. هناك حاجة لقدر كبير من الدعم لإقناعهم. يمكن أن يشكل انخراط أكبر من الحكومة السويسرية ضمانا جيدة لتحفيزهم. وشرح أن المساعدات الخارجية غير اللبنانية لا تزال ضرورية بسبب عدم الثقة السائدة بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني وبهدف ضمان جدية وحياد المبادرة.

طلب مشاركون من بلدان أخرى المزيد من المعلومات حول مسألة اللاجئين. وتلقوا شروحات توضح أن توزيع اللاجئين السوريين ببلدان أكبر في المناطق السنية وأقل في المناطق الشيعية والمسيحية - بل أن أعداد اللاجئين تتجاوز حتى أعداد اللبنانيين في بعض المناطق السنية. استغل أعضاء الحكومة اللبنانية اللاجئين من أجل إفادة عصبهم الخاصة وقبائلهم، إلخ عن طريق تحصيل أموال المجتمع الدولي لصالحهم الخاص بدلا من إعانة اللاجئين. وحدها وزارة الصحة عملت بشكل جدي، وقدمت الإعانة للمخيمات.

وأثير نقاش بين المشاركين حول إمكانية تكرار المبادرة في بلدان أخرى، لاسيما بالعراق. وجرى التنويه بأن المسألة في العراق تخص نازحين داخليين لا لاجئين. ولفت مشارك عراقي النظر إلى أن بعض الطوائف تنال مساعدات أكثر من طوائف أخرى بناء على مكان تواجد المخيم.

اجتمعت لجنة المبادرة الثانية التي تخص المعتقلين في المحكمة العسكرية قبل أسبوعين. وقرروا تركيز المشروع على تعزيز سيادة القانون في المجتمع اللبناني. كما تم التأكيد على أن المسألة ينبغي معالجتها من منظور قانوني بدلا من الزاوية الطائفية إذا ما أريد لها النجاح. وتم التنويه بأن الطائفة المستهدفة بشكل كبير كانت تتغير دوما حسب الوضعية السياسية خلال العقود الأخيرة.

الخطوات المقبلة:

مبادرة اللاجئين:

ستستهدف المبادرة هذه اللاجئين السوريين الذين لا ينالون مساعدة من الأمم المتحدة أو الحكومة. ستجتمع المنظمات التي شاركت في الورشة الأولى الإعانات العينية، ثم تلتقي مع منسق المشروع وتوسع المجموعة من أجل ضم مزيد من المنظمات السنية أو الشيعية إلى المشروع. يتمثل هدف اللقاء في تحديد كيفية دعم تنظيم حملة تبرعات ومناقشة ذلك، كما سيتم إطلاق المشروع في ديسمبر/كانون الأول. يمكن أن تتم دعوة وسائل الإعلام للقاء أيضا.

مبادرة المعتقلين:

تتمثل المرحلة الأولى في عقد المزيد من اللقاءات، وتبسيط الضوء على المحكمة العسكرية. لا تزال مسألة الاستهداف الخاص للسنة تحتاج للنقاش. مثلما لا تزال فكرة تنظيم دورة عن حقوق الإنسان قيد النقاش. ستتم دعوة نقابتي المحامين والصحفيين لأن حضورهم سيكون مفيدا.

المبادرات الجديدة:

نوقش تنفيذ مشروعين آخرين. يتمثل المشروع الأول في مرصد لوسائل الإعلام من أجل مراقبة خطاب الكراهية. يمكن أن يوفر قاموسا للوحدات المعجمية التي يمكن استخدامها وتلك التي لا يمكن استخدامها في وسائل الإعلام من أجل تفادي تأجيج التوترات الطائفية. يتمثل المشروع الثاني في التعاون بين المؤسسات التربوية السنوية والشيعية، من أجل تعزيز الثقافة الدينية (في كلا الجانبين) التي تدعو للسلام العام. يمكن القيام بذلك من خلال قراءات تصحح الفهم المشوه، على غرار عرض 100 سؤال حول الطرف الآخر.

أثارت الفكرة الأخيرة الكثير من التعاليق وتأييد كافة المشاركين لأن خطاب الكراهية يعتبر تحديا إقليميا كبيرا في مواجهة التوترات الطائفية. تم التذكير بأنه خلال الألفية الأولى تم الإجماع على أن إقفال القنوات التلفزيونية ليس حلا. يجدر بالأحرى السعي لمراقبتها ووسمها بأنها تروج لخطاب الكراهية. حينها سيؤثر الضغط الاجتماعي وتغطية وسائل الإعلام عليها وسيمنعها من ترويج تلك الخطابات.

بما أنه تم الإقرار بأن تلك القنوات التلفزيونية تخص جميع الأطراف، اقترح مشاركا إجراء دراسة علمية خارجية من أجل توفير معلومات موضوعية. يمكن لهذه الدراسة أن تحدد قائمة للمصطلحات التي ينبغي عدم استخدامها وأن توفر الأسس لقاموس المصطلحات التي ينبغي على وسائل الإعلام اللجوء إليها.

لا تزال مسائل من سيتولى مباشرة هذه الدراسة وكيفية تدريب الأشخاص الذين سيكونون مسؤولين عن المراقبة مفتوحة. تساءل مشاركا عن إمكانية تولى مؤسسة قرطبة بجنييف لهذه الدراسة.

11. العربية السعودية

الوضع في العربية السعودية:

شرح المتدخل السعودي في البداية الحاجة لتوجيه الجهود نحو المواطنة بدلا من التعايش. التعايش يقتصر معناه على تحقيق السلام في بيئة سياسية ودينية تتميز بتناقض جذري. في المقابل، يتجاوز مفهوم المواطنة هذه الوضعية الرمادية ويركز على الشراكة النافعة، والتعاون والمبادلات بين الجميع في إطار الدولة حيث يعيش الجميع ضمن نظام يتم احترامه وفي مساواة تامة. يمثل احترام الدولة عاملا مشتركا لمواطنة سليمة. حسب المتدخل، فإن مفهوم المواطنة في العربية السعودية حاضر على مستوى الأفكار، لكنه لا يزال غائبا تقريبا أو غير ناضج في جانب الممارسة.

بشكل ملموس، تتميز الوضعية الراهنة بالعربية السعودية بحالة من القلق المتفاقم بسبب المتطرفين من الخلفيتين السنية والشيوعية. والمجتمع يتبرأ منهم جميعا، لكنهم لا يزالون حاضرين في النقاشات. من ماي 2015 إلى غاية أوت 2016، تم إحصاء 20 هجمة إرهابية، طالت بالأساس أجهزة الأمن والأماكن الدينية الرمزية. تجسد الرد الرسمي في الغالب من خلال منظور أمني، في حين لم يتم القيام بأية مبادرات حقيقية في جوانب أخرى على غرار التربية ووسائل الإعلام والأوقاف. واعتبر مشارك أن المشكل يكمن في التدخل الأجنبي. صرح، أن لا أحد ينبغي عليه أن يكون مواليا لقوة أجنبية.

غير أنه لا تزال توجد أرضيات إيجابية يمكن البناء عليها. أولا يوجد اتفاق مشترك تقريبا على أن الدولة وهيئاتها وأمنها تمثل خطأ أحمر بالنسبة لغالبية مكونات المجتمع. يوجد أيضا توافق بين السنة والشيعة على فكرة الوطن المشترك. لا تزال بعض مبادرات المجتمع المدني المهمة مستمرة على غرار الزيارات المتبادلة بين المفكرين والوجهاء والمراكز الثقافية، إلخ. يمثل مركز الحوار الوطني أيضا رصيда كبيرا. أسسه الملك الراحل عبد الله، ويوفر فضاء للحوار حول المسائل الاجتماعية والطائفية والقبلية. تجري الكثير من الحوارات هناك ويتم نشر توصيات. يبقى بعدها التنفيذ على عاتق السلطة السياسية.

متابعة المجموعة، مجالات العمل الممكنة:

علاوة على المبادلات الفعالة عبر مجموعة الواتساب، تعاون أعضاء الأرضية الأولى في نشاطات مختلفة، حيث دعا أحد المشاركين الأعضاء الآخرين من الوفد السعودي للمشاركة في ندوة حول

تعزير الوحدة الوطنية بمناسبة العيد الوطني، في 23 سبتمبر. ونظم أحد المشاركين أيضا حوارا موسعا رفقة مشارك سعودي آخر ومشارك بحريني. كما جرى تنظيم تظاهرة أخرى بمنتهى الثلاثاء.

اعتبر أحد المشاركين أن الغاية من مجموعة الواسب تتمثل في إظهار صوت وسطي للعربية السعودية. تتمثل إستراتيجيتهم في ترقية دولة وطنية بدلا من الدولة الدينية، حيث يشترك جميع المواطنين في المواطنة ولا يتعرضون للتمييز بناء على انتماءاتهم الطائفية. وأوضح أحد المشاركين شارحا بأن العربية السعودية ليست دولة دينية: إنها دولة مدنية بمرجعية دينية. ولفت مشارك آخر النظر إلى ضرورة البدء بتبديد الصور النمطية وحظر خطاب الكراهية ولاسيما مراقبة وسائل الإعلام. يكمن المشكل في عدم وجود أدوات لقياس الرأي العام في العربية السعودية. تضخم وسائل التواصل الاجتماعي بعض الأصناف من الخطاب رغم أنها ليست رسمية ولا سائدة. سمحت شبكات التواصل الاجتماعي لمن لم يكن يتم الاستماع إليهم فيما مضى بإبداء آرائهم، فقسم كبير من المجتمع الآن يعبرون عن طريق الهاشتاغ عن وجهات نظر متطرفة. صارت وسائل التواصل الاجتماعي قوية للغاية وأجبرت مؤسسات الدولة على الاستماع للشارع. وبالتالي يمكنها أن تضغط على الدولة لتحديد التوجه السياسي. من جهة أخرى، من المثير للاهتمام أن وسائل التواصل الاجتماعي توفر أيضا فضاء للتبادل والحوار. لذا يمكن أن تساهم مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في التعرف أكثر على توجهات الشعب السعودي.

ولقد نوقشت فكرة تأسيس مجموعة واتساب إقليمية مع كافة المشاركين. أكد المشاركون البحرينيون والسعوديون أنه توجد الكثير من هذه المجموعات وأن البعض يجتمعون في الصالونات ويتحدثون بحيوية عن هذه المسائل. تمت إثارة مشكلة الوصول إلى دوائر أوسع، تتجاوز نخبة معينة. بالفعل عبر المشاركون عن تفاجئهم لوجود كل هذه المبادرات بالبحرين والعربية السعودية. بلبنان، لا تزال النظرة سلبية إزاء العربية السعودية والبحرين بسبب الطائفية. وتساءل المشاركون حينها عن كيفية مواجهة هذه الصورة السلبية، في الوقت الذي يبدو فيه أن العديد من التحسنات الإيجابية تبرز. الآثار الإيجابية لهذه المجموعات غير كافية لمواجهة الطائفية والتكفير إذا ما لم تحظ بمشاهدة أكبر، ولم تستطع التواصل مع الأشخاص المتأثرين بهذه الظواهر. هناك حاجة لخلق صورة أخرى تعكس الواقع. تم لفت النظر للوجه المزدوج لوسائل التواصل الاجتماعي: فهي تسمح بتبادل الآراء، ولكن لما يبقى تبادل الآراء محصورا داخل نفس المجموعات، فإن ذلك يساهم في تقسيم المجتمع لأنه يعزز حصر الحوارات بين المجموعات المتشابهة وعدم التفاعل مع الآخرين. من أجل تعزير هذه المبادلات وإتاحة مجال أوسع للتواصل مع الجمهور، اقترح أحد المشاركين السعوديين تأسيس حسابات تويتر وفايسبوك.

الخطوات المقبلة:

بالأعضاء الجدد بالوفد السعودي، تكون الشبكة قد توسعت جغرافيا لتصل إلى المدينة ونجران. في شهر ديسمبر/كانون الأول، سيجري لقاء في إطار منتدى الثلاثاء. وعبر المشاركون عن رغبتهم في تكثيف هذا الصنف من التظاهرات. من خلال شبكة علاقات المشاركين، يمكن أن يكون تحت تصرف الوفد السعودي برامج إذاعية ومراكز ثقافية. كما عبروا عن رغبتهم في التركيز على الفنون والثقافة واستخدام هذه الفضاءات لتعزيز الأفكار وتوصيلها. في هذا الصدد، يمكن أن يشكل مركز الحوار الوطني فضاء ملائماً. فتسييره يتم من طرف أفراد معتدلين للغاية، ولذا سيُنظر في إمكانيات للتنسيق والتواصل معهم.

سيتم إنشاء حسابات تويتر وفايسبوك. يطلق على تويتر في العربية السعودية "البرلمان السعودي" وصار صانع توجهات، من المتوقع أن يزيد حجم التأثير على كافة المستويات مع استخدام وسيلة التواصل الاجتماعي هذه.

يتمثل أحد الأهداف بعيدة المدى في تأسيس منظمة مجتمع مدني، لاسيما مع إقرار البرلمان مؤخرا لقانون يسمح بتأسيس منظمات المجتمع المدني الخاصة بالنشاطات الثقافية.

من أجل تجاوز الدائرة الحالية وللوصول لاسيما للشباب، برزت فكرة اختيار 12 شابا من أجل إجراء عصف ذهني بخصوص المبادرات التي يمكن القيام بها من أجل نشر رسائل في المجتمع. على سبيل المثال، يمكن العمل مع فنان رسم لوحة أيقونية "السلام والحب". تتمثل الإستراتيجية في العمل مع المعتدلين أولا، والوصول في مرحلة لاحقة إلى عناصر أشد تطرفا.

12. اليمن

الوضع في اليمن:

إزداد الوضع سوء منذ 2014، حسب المتدخل. فلم تعد الرئاسة محل اتفاق. وأسست العربية السعودية لانقسام حاد بين "شرعية" الرئيس هادي من جهة والانقلاب من جهة أخرى، ولا توجد حاليا أية أرضية وسطى بين هذا وذاك. أكثر من ذلك، توجد توجهات متعددة داخل كل معسكر.

هناك الآن حرب استنزاف والشعب يتعرض للتقتيل. في البداية، كان الهدف يتمثل في الوصول إلى قدر من التوازن في البلاد. صارت المواقف الداخلية فارغة بعد تدخل العربية السعودية الذي أدى إلى تدويل الحرب. لم تؤد المفاوضات إلى أي شيء. تتمثل الأسباب في أن الجميع يسعى في الوقت

الحالي بالأساس لنجاة فريقه الخاص، ولا أحد يقدم تنازلات من أجل السلام. كانت الوضعية الاقتصادية في 2014 سيئة ولكنها مستقرة، ولكن بعد الحرب، لم يعد يتم تسديد الرواتب لأولئك الذين كانوا تابعين "للشرعية"، مثلما سرت نفس الوضعية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

أضاف مشارك أن تفاقم الوضع بدأ مع التدخل السعودي الخارجي في الشؤون اليمنية. حال نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى عدن دون تسديد الأجور خلال الأشهر الخمسة المنصرمة، مما أدى إلى نشوب أزمة مجاعة. أصل الأزمة، حسب هذا المشارك هو حركة أنصار الله والسعوديون.

لفت مشارك النظر إلى المحادثات التي دعمها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في عمان، ولكن المتدخل شرح أن كيري التقى مع الحوثيين لا غير في هذه المرحلة من المبادرة. رد مشارك على هذا التركيز على الدور السعودي في الأزمة وطلب من الحضور عدم نسيان التأثير الإيراني في هذا التفاقم وتدخلاتها.

المشروع، المداخل:

تعاون أحد المشاركين مع يمني آخر (لم يستطع حضور الأرضية) من أجل معالجة أزمة اختطاف الشخصيات لدى معسكريهما المختلفين في 2014. مع ذلك، حينما بدا أن الجناح العسكري قد طغى على المؤسسة السياسية لحركة أنصار الله، اضطر لإيقاف مبادراتهما.

تحدث المشارك حول مشروع يهدف إلى تدريب وفد من الشباب السلفي وآخر من الشباب الحوثيين على آليات ترشيد الخلاف. سيتمثل الهدف في تأسيس مجموعات عمل في غالبية المحافظات كهيئات مراقبة أو "خطوط مساعدة هاتفية" يمكن أن تتدخل في حالة نشوب توترات بين المجموعتين من أجل حل المسألة. ينبغي مراجعة الجانب اللوجستي للمشروع من أجل تجاوز تحديات وضعية الحرب الحالية. فعلى سبيل المثال ينبغي إيجاد الفضاءات الآمنة لإجراء هذا التدريب.

سلط مشارك آخر الضوء على الحاجة للعمل مع الشباب. توجد مبادرتان يجري العمل عليهما بالرياض تضمان العلماء والزيديين، ولكن هناك حاجة لمزيد من العمل مع الشباب من أجل مجابهة الطائفية.

الخطوات المقبلة:

سيعمل المشاركون على تحديث المشروع وتقديم بدائل لمعالجة تحديات التنفيذ. ستبقى مؤسسة قرطبة بجنييف على تواصل وستراجع مخططات المشروع. بعدها، سيبحث كل من المشاركون ومؤسسة قرطبة بجنييف عن التمويل والأساليب التي تسمح بتنفيذ المشروع.

13. الخاتمة

تمثلت أهداف المشروع في:

- تعزيز شبكة الخبراء الإقليميين والفاعلين المؤثرين الراغبين في العمل على معالجة التوترات وترقية المواطنة والمجتمعات اللا-إقصائية وتوسيعها لتمكين هذه الأخيرة من اتخاذ مبادرات ترشيد الخلاف الملائمة على المستويين المحلي والإقليمي.
- متابعة التطورات القطرية والمشاريع الجاري تنفيذها.
- تحديد ومناقشة المداخل المرتبطة بالعمل المستقبلي في إطار هذا البرنامج.
- وضع الخطوات المقبلة.

بخصوص الهدف الأول، مثل اللقاء فرصة لمبادلات مثمرة ومكثفة بين المشاركين. تم عرض عدد معتبر من الخبرات وأفكار جديدة للعمل ومناقشتها. سرى بالجلسات وخارجها جو تميز "بروح فريق" حقيقية، رغم أن زيادة تنوع المشاركين وإدراج أطراف متنازعة. أعطى هذا التنوع قيمة كبيرة للقاء.

بخصوص الهدفين الآخرين، نوقشت مجالات العمل الممكنة داخل كل الوفود القطرية بشكل دقيق. ناقش كل وفد عددا قليلا من الأفكار بالتفصيل واقترحوا الخطوات المقبلة بالنسبة لبعضها. على الصعيد الإقليمي، كان هناك اتفاق كبير على دراسة واقع وسائل الإعلام الدينية والطائفية والتحقيق في كيفية مراقبة "خطاب الكراهية" ومجاهته. اتفق المشاركون على ضرورة ترقية التواصل والتفاعل بين فئات الشعب من مختلف المرجعيات الدينية والعقائدية على الصعيدين الإقليمي والوطني.